الدرس الثالث: مفهوم النظام الإقليمي

- **أهداف الدرس:**

- التعرف على مفهوم النظم الإقليمية، وعلى مختلف تصنيفاتها، والتأكيد أو عدم اعتبار النظام الإقليمي مستوى للتحليل في العلاقات الدولية، وتوضيح أهم التفاعلات التي تحدث في النظم الإقليمية، وأخيرا إبراز العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي.

- **أسئلة الدرس:**

- ما مفهوم النظام الإقليمي؟
- ما هي تصنيفات النظم الإقليمية؟
- هل يمكن اعتبار النظام الإقليمي مستوى للتحليل في العلاقات الدولية؟
- ما هي تفاعلات النظم الإقليمية؟
- ما هي العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي؟

- **عناصر الدرس:**

تابع للمحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسات الإقليمية

1- مفهوم النظام الإقليمي
2- تصنيفات النظم الإقليمية
3- النظم الإقليمية كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية
4- تفاعلات النظم الإقليمية
5- علاقة النظم الإقليمية بالنظام الدولي

1- مفهوم النظام الإقليمي: سيتم في هذا العنصر تعريف النظام (النسق) من الناحية اللغوية والاصطلاحية، ثم بيان بعد ذلك المقصود بالنظام الإقليمي.

1-1 تعريف النظام (النسق) System في اللغة النظم: التأليف، نظمه ينظمه نظما ونظاما وهو كل شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته كنظمك للشيء من خيط وغيره ويقال: ليس لأمره نظام أي لا تستقيم طريقته، ويمكن إرجاعه إلى النظم، والنظم هو التأليف وضم الشيء إلى نظيره، ونظمه أي ألفه وجمعه في سلك فانتظم وتنظم، والتنظيم جمع أجزاء متآزرة لأداء غرض معين، والنظام كذلك هو النسق ونسق الشيء نسقا، أي نظمه، والنسق ما كان على نظام واحد من كل شيء.

إن مصطلحي (النظام) و (النسق) بينهما قدر كبير من التشابه في المعنى، بيد أنه لم يصل إلى حد التطابق، والحال نفسه يتكرر بهذا المعنى في اللغة الإنجليزية، حيث مصطلحا (System) و (Order)، فالأول يعني النسق فهو نظام أو منظومة، أي منظوما مصوغا في صورة نظام، أما (Order) فقد استخدمه بعض كتاب العلاقات الدولية بالتوافق مع كلمة (Regime)، حيث يشيرون بذلك إلى القواعد المنظمة لمجتمع معين في وقت محدد، إذ النظام عند هؤلاء ظاهرة مركبة، ترتكز على مقومات ثلاث، بدءا من بيئة اجتماعية تتكون من وحدات النظام أو أطرافه، مرورا بمجموعة من القيم والمبادئ السائدة وانتهاء بآليات قانونية تتكفل بقيام النظام، أي تكفل تطبيقه وتنفيذه، بمعنى أنه: "ينطوي على مجموعة من المؤسسات التي تتوزع بينها آلية التقرير".

في الاصطلاح إن المفهومين (System) و (Order) كلاهما يستخدم بمعنى نظام، وهما يعنيان معا: "مجموعة من العناصر أو الوحدات تنتظم مع بعضها البعض في علاقات تبادلية اعتمادية، دون أن تلغي شخصية هذه الوحدات أو هويتها، سواء كان هذا النظام هو الكائن الحي، أو النظام السياسي لدولة ما، أو النظام الدولي"، وتجدر الإشارة إلى أن النظام (Order) يختلف عن النسق أو المنظومة (system)، على الرغم من تأثير المتغيرات المكونة للمنظومة، التي تشكل ملامح وقوانين وأدوات النظام، فالأخيرة قد استخدمها "مورتن كابلان" (Morton Kaplan)، كأسلوب علمي في إدراك حركة السياسات الدولية بهدف تفسيرها، انطلاقا من فهم وتحليل عناصر المنظومة، ومتابعة تفاعلاتها، فالنظام –وفقا لذلك– ما هو إلا تعبير عن "علاقات قوى ومستوى معين من التقنية، مع مجموعة من القضايا التي تشكل قائمة الأعمال التي يهتم بها النظام".

أما مصطلح النظام (Order) فإنه: "مجموعة من القواعد العامة للتعامل في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تصنعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية، وتفرضها على القوى الأخرى في مرحلة تاريخية معينة"، وتبعا لذلك فإنه يعبر عن تلك المجموعة من المفاهيم والقيم والمبادئ المحكمة –كقواعد عامة– التي تسود المجتمع الدولي في فترة ما، ويخضع لها أعضاؤه طوعا أو كرها.

وقد عرف دافيد ايستون David Easton النظام على أنه: "مجموعة من الأجزاء المتفاعلة، تعيش في محيط أو بيئة تتفاعل معه تؤثر فيه وتتأثر به"، في ضوء ذلك يرى أن النظام لا يعدو أن يكون مجرد أداة ذهنية للتحليل، ومن ثم فإن للباحث مطلق الحرية في

استخدامه، بغض النظر عما إذا كان لهذا النظام وجود فعلي في الواقع أم لا، وعليه فإن الشيء الذي يتعين توجيه الاهتمام إليه، هو مدى ملائمة هذا التصور لخدمة أغراض التحليل، هذا التعريف للنظام يقر بأن النظام يتكون من تفاعل أجزاء ووحدات مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، تتأثر بالبيئة المحيطة سواء الداخلية أو الخارجية عن طريق ما يسمى بالمدخلات، حيث يقوم النظام السياسي بدراستها وتمحيصها وترتيبها، لتخرج على شكل قرارات، لتعود مرة أخرى للمجتمع بحيث تؤثر فيه سلبا أو إيجابا.

أما الأستاذ غابريال ألموند (Gabrielle Almond) فقد عرف النظام السياسي بأنه نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة، والتي تؤدي وظائف التكامل والتكيف داخل هذه النظم، وفي اتجاه المجتمعات الأخرى، غير أن الأستاذ كارل دوتش (Karl Wolfgang Deutsch) يرى أن النظام السياسي يتميز بمجموعة من المعاملات والاتصالات، واهتم بالمدى الذي تكون فيه النظم السياسية مجهزة بتسهيلات مناسبة لجمع المعلومات بالإضافة لنقل هذه المعلومات لمركز اتخاذ القرار.

إن الفكرة العامة لمفهوم النظام، هي علاقة التفاعل والتوافق، حيث يمكن اعتباره: "كيانا عاما تترابط عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في شكل متميز"، أو هو عبارة عن مجموعة من العناصر أو الوحدات التي تترابط فيما بينها من خلال شبكة من العلاقات، بحيث يؤدي حدوث أي تغير في أحد عناصر المنظومة إلى حدوث تغيرات موازية في باقي مكوناتها. أي يتكون من عدة مكونات مترابطة مع بعضها البعض، بينها علاقات توافق، أي أن سلوك المكونات يؤثر على المكونات الأخرى.

يرى الأستاذ (Charles McClelland) أن النظام (النسق) هو: "بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها حدود محدودة تفصلها عن بيئتها أو محيطها، والنسق هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات". ومنهم من يرى أن النسق هو كل بأجزاء متساندة ومتفاعلة فيما بينها على نحو يتحقق به انتظام ذلك الشيء.

وعليه فإن النظم بشكل عام تتفق في عدد من العناصر منها القابلية للتطور والتغير المستمر، حيث يكون شاملا لشكل النظام أو هيكله التنظيمي، أو يقتصر على سلوكياته أو نمط أدائه الوظيفي، كما أن كل نظام يعمل بطريقة المؤثرات (المدخلات والمخرجات)، وبعض تلك المدخلات تكون ذات طبيعة استراتيجية وحاسمة، تسمى بالمدخلات الحاكمة،

التي تحدد الكيفية التي يتفاعل بها النظام، وما يميزها عن غيرها هو قابلية النظام للاستجابة والتكيف معها، وقد يكون النظام محكما في تكوينه، أي يكون على درجة عالية نسبيا من التماسك والانضباط الذاتي، في حين قد يكون غير محكم في تكوينه، يتميز بالتفكك وعدم الانضباط، إن لكل نظام حدود تفصله عن بيئته الخارجية التي يتعامل معها، وتتضح العلاقة بين النظام وبيئته بالاستعانة بمفهوم المدخلات والمخرجات، لأن كل نظام هو عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تقوم بإيصال الحقائق والمعلومات إلى أطرافه أو أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة فيه.

ومما سبق، يمكن تلخيص مفهوم النظام –دون الخوض في اختلافات تفسيره– بأنه مستوى التحليل المعني بأنماط التفاعلات (الدولية والإقليمية والقومية) وتأثيراتها المتبادلة والمركبة كما أنه أيضا مجموعة من القواعد والمبادئ والقيم السائدة والمحكمة في أي مستويات النظم الثلاثة السابقة.

1–2 تعريف النظام الإقليمي: قد اختلفت الدراسات الحديثة حول تحديد المعايير التي يمكن من خلالها تعريف النظم الإقليمية، بيد أن معظمها قد دار حول محاور أساسية منها: وجود أكثر من ثلاث وحدات سياسية، والتجاور الجغرافي، ووجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حين استبعدت إحدى الدراسات وجود أي من القوتين الكبريين أيام الحرب الباردة عضوا في النظام الإقليمي. أما "Russet Bruce" فقد دعا إلى وجود تشابه في النظم السياسية والسلوك السياسي لدولة الإقليم، مع وجود اعتماد متبادل"Interdependence" سياسي واقتصادي بينهما، مع تماثل اجتماعي وثقافي بين الوحدات المكونة لهذا الإقليم وإن كانت هذه المعايير تبقي على غموض الإقليم كمفهوم تنظيمي. فيما اشترط "Micheal Breacher" اعتراف المجتمع الدولي بوحدة هذا الإقليم، مع وجود إدراك وحدات النظام الإقليمي بخصوصية إقليمها، الذي يجب أن يكون لهذا النظام دور مؤثر في التغيرات التي تحدث في النظام الدولي، كما عرض بريتشر أربعة مستويات تحليلية للنظام الإقليمي فيما أسماه "المعالم الهيكلية للنظام" وتشمل:

- تحليل مستوى القوة (قوية– ضعيفة).
- توزيع القوة (منتشرة–متركزة).
- أنماط التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي (درجتها ومدى انتشارها).
- تحليل طبيعة الارتباط بين النظام الإقليمي والنظام الدولي.

ويقترح ريمون أرون في هذا الصدد ثلاثة معايير في وصف النظام الإقليمي وهي كالتالي:

– يتكون النظام الإقليمي في إطار توازن قوى محلي مع افتراض وجود علاقة توتر محلية.

– تتضامن دول وشعوب النظام الإقليمي فيما يتعلق بمسألة مصيرها كما في إمكان هذه الدول والشعوب أن تميز بين ما يجري ضمن رقعتها الجغرافية وما يجري خارجها.

– يتميز النظام الإقليمي بما يمثله من رهان اتجاه دول النظام المهيمن (النظام الدولي)، وبالطريقة التي تدار فيها المنافسة بين هذه الدول.

كما أحصى وليام تومبسون (William Thompson) من خلال مسح* قام به لأعمال علمية موثوقة 21 خاصية تستعمل غالبا لوصف الأنظمة الإقليمية، ثم بعدها قام بحصر هذه الخواص 21 في قائمة بأربعة شروط أساسية كافية لتعريف النظام الإقليمي وهي:

– التقارب الجغرافي العام.

– مكون من وحدتين أو أكثر.

– انتظام وكثافة التفاعلات بحيث أن أي تغير في جزء من النظام يؤدي إلى تغير في أجزائه الأخرى.

– إدراك مشترك للنظام الإقليمي الفرعي كمسرح مميز للعمليات.

ويذهب "راي ماغوري (Ray maghoory) إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة، التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي، كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي، يحظى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات مميزة، فيكون النظام الإقليمي:" ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز".

وهنا يمكن التمييز بين منظورين للتعامل مع النظام الإقليمي: حيث المنظور الأول يستعمل مصطلح النظام الفرعي (Sub–System) أو النظام التابع(Subordinate

---

* **مسح وليام تومبسون** (William Thompson): تتمثل في 21 خاصية هي:- علاقات تاريخية متميزة، - الاعتراف المتبادل بين أعضاء على الأقل،- الاعتراف الخارجي بحدود الإقليم،- التفاعل، - التشابك، - فاعل واحد أو أكثر- عضوين على الأقل، -ثلاثة أعضاء على الأقل -الاستقلالية -التكامل -مستوى متناظر من التنمية -توازن القوى بين الأعضاء - التباين الوظيفي.- دول صغرى -روابط لغوية وثقافية وعرقية مشتركة -مكانة دولية متشابهة -وجود سياسات تكاملية - وجود أطر مؤسسية -التقارب الجغرافي -تأثير متساو من أقطاب السياسة الدولية -تنسيق عسكري.

System) أي أنه يتفرع عن النظام الدولي، أما المنظور الثاني يستعمل مصطلح النظام الإقليمي (Regional System) على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم.

إن تلك الاختلافات لا تمنع من استعراض عدة تعريفات للنظام الإقليمي، لتبين العناصر المشتركة، التي حظيت بإجماع علماء العلاقات الدولية، فالنظام الإقليمي هو: "دولتان أو أكثر، متجاورة ومتفاعلة، وتمتلك بعض الروابط الإثنية واللغوية والثقافية والاجتماعية والتاريخية المشتركة، ويزداد فيها الشعور بالهوية أحيانا بسبب أعمال ومواقف الدول الغريبة عن النظام". وعرفه البعض بأنه: "التوجه القصدي لمجموعة من الدول لبناء روابط وثيقة فيما بينها، انطلاقا من شعور مشترك بمهمة أو مسؤولية متبادلة حيال إنجاز ما، في المجالات الأمنية أو الثقافية أو الاقتصادية أو كلها معا".كذلك فقد ذهب البعض إلى القول بأن النظام الإقليمي هو: "نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات يكون معترفا به داخليا وخارجيا بصفته مضمارا متميزا، يجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر"، وقيل هو :"مجموعة من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول تقع في إقليم جغرافي واحد، تخضع لقواعد وقوانين منظمة تستوحي الولاء لفكرة وسلطة عليا". وهناك من يرى بأنه: "مجموعة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة جغرافية معينة بين دول تربطها عناصر تماثل ثقافية واجتماعية واقتصادية وتتمتع تفاعلاتها وعلاقاتها بقدر من الذاتية والاستقلال وفقاً لظروف الإقليم وطبيعة نظمه السياسية والاجتماعية، ونوع العلاقات بين أعضائه لا تكون مجرد رد فعل وامتداد لسياسات الدول العظمى دون تجاهل تأثير وتفاعل هذه العلاقات بالإطار السياسي الدولي بمحدداته وقيوده".

فقد أورد الأستاذ "هاني إلياس الحديثي" جملة من التعريفات**، جاء في التعريف الأول أن النظام الإقليمي: "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب للممارسة إذا في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد". في هذا التعريف يوجز "الحديثي" شروط قيام نظام إقليمي في:

****تعاريف أخرى لهاني إلياس الحديثي:** وفي تعريفين آخرين لنفس الباحث، يؤكد على ضرورة توفر عاملي الجوار الجغرافي، والدخول في تفاعلات على قدر من التنوع والتعقيد بين مجموعة من الدول كشرط لاعتبارها دولا تشكل نظاما إقليميا، له خصائصه المميزة مقارنة بالنظام الدولي الذي يتفاعل ضمنه، فيرى من جهة أن النظام الإقليمي هو: " مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا، والتي تتفاعل مع بعضها، سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا، و بالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول، وفي خياراتها السياسية الخارجية"، ويرى في النظم الإقليمية من جهة أخرى: " تجمعات للدول التي تتفاعل بصورة متناسقة فيما بينها، أكثر من تفاعلها مع بقية الدول في المجتمع الدولي"

– الجوار الجغرافي،

– وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل، والولاء للتنظيم الإقليمي،

– الشعور بالتميز والخصوصية، الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء لانفراد نظامها الإقليمي بهوية متفردة، تشكل أساسا للانطلاق نحو التكامل في مختلف المجالات.

من خلال ما طرح حول معايير تعريف النظم الإقليمية، إضافة إلى بعض التعريفات التي حددت النظام الإقليمي، يمكن حصر مجموعة من العناصر المميزة للنظم الإقليمية، وأهمها:

– تعدد في الوحدات الإقليمية، حيث إن وجود وحدتين إنما يعبر عن علاقات ثنائية.

– إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الجغرافي، التي تشكل بدورها أساس التميز بين النظم الإقليمية.

– اعتراف داخلي وخارجي، بأن الإقليم يشكل حالة مميزة من النظام الدولي، ناتج عن إدراك حد أدنى من التماثل بين وحداته من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أو الإحساس بهوية مشتركة، أو خطر مشترك ظاهر أو مستتر.

– نمط مكثف ومنتظم نسبيا من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين وحدات النظام.

2– تصنيفات النظم الإقليمية: تتمثل في الآتي:

2–1 تبعا لنشأتها (اللاإرادي والإرادي): ويرى أصحاب هذا التصنيف أن هناك نوعان من النظم الإقليمية، نظم تنشأ عن توافر إطار من التفاعلات المشتركة بين وحدات النظام يتسم بدرجة من النمطية والكثافة بما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء وثانيا نظم تنشأ عن توجه قصدي أو إرادي من جانب مجموعة من الدول بهدف بناء روابط وثيقة فيما بينها، انطلاقا من تصور مشترك لمهمة أو مسؤولية متبادلة حيال انجاز ما في المجالات الأمنية أو الثقافية أو الاقتصادية أو بعضها أو كلها.

2–2 طبيعة تكوينها: إن طبيعة تكوين هذه النظم المتعددة، بيد أن أبرز أنواعها هي: النظم المؤسسية، النظم الوظيفية، النظم القومية.

أ– النظام الإقليمي المؤسسي: يقصد بمؤسسية النظام مدى اعتماده في أداءه لوظائفه على أبنية بيروقراطية محددة، ووجود قنوات مستقلة لجمع المعلومات وتحليل البدائل واتخاذ القرار ذلك أن وجود هذه الأبنية والقنوات يوفر للنظام موارد تؤهله للتحرك وفضلا عما

تتيحه مؤسسة النظام من قدرة عالية من تنظيم الموارد و ضبط الأداء فإنها تتيح قدرا اكبر من المشاركة للوحدات الأعضاء في النظام لما تفرضه من ضوابط على الممارسة وبالذات على الوحدات الطامحة إلى الهيمنة و فرض السيطرة على النظام، ومن ثمة فالنظم الإقليمية غير المؤسسة تكون معرضة لضغوط قوية من الوحدات الأكبر، وهذا ينعكس سلبا على أداء النظام وخصوصية هذا الأداء وحتى ترتقي فعالية النظام المؤسسي يجب أن تتوفر أربعة عناصر وهي: أولا التكيف adaptation والتعقيد complexity والتماسك cohérence والاستقلال autonomy

ب- النظام الإقليمي الوظيفي: هو تجمع عدة دول لأداء وظيفة أو وظائف معينة أو لإدارة مسألة مشتركة، هذا يعني أن الرابطة التي تفرض التعامل الإقليمي لا تتعدى المصالح المشتركة إلى ما سواها من عوامل أو اعتبارات أخرى حيث تملك كل من الوحدات الأعضاء في النظام مفهومها المميز وخصائصها الحضارية المختلفة النظام الإقليمي الوظيفي بهذا المعنى يغلب عليه أن يصير أداة لتنظيم المرافق الإقليمية بين الدول الأعضاء ويترتب على ذلك أن الدولة الواحدة يمكن أن تكون عضوا مشاركا في أكثر من نظام إقليمي وظيفي بناء على تشعب وتشابك علاقات الدولة الواحد، أمثلة عن هذا النوع من الأنظمة، نجد تجمع الدول المصدرة للنفط أبك OPEC

ج- النظام الإقليمي القومي: هو علاقة إقليمية تغلفها رابطة ولاء قومي واحد، ويضمها جميعا مصالح اقتصادية مشتركة، إن لم تكن متكاملة، يتميز النظام الإقليمي القومي بأن العلاقات بين الأطراف لا تقتصر على الدول والحكومات، وإنما تمتد إلى المجتمعات والشعوب التي تربط بينها وشائج القربى اللغوية أو الدينية أو الثقافية، منفردة كانت أو مجتمعة مثل النظام الإقليمي القومي العربي، وعند دراسة النظام الإقليمي القومي يبرز مفهوم الدولة القائد، التي تتحمل عبء الحديث باسم الإقليم بما يعنيه ذلك من حقوق والتزامات، فهي التي تتولى عملية تكتيل الإرادة وتوزيع الأدوار، ولكي تستطيع أي دولة أن تؤدي هذا الدور يجب أن تملك إرادة الدولة القائد، فقد تكون لأي دولة ما يؤهلها من قدرات وإمكانيات وكفاءة للقيادة ولكنها تفتقد إلى إرادة القيادة، عندها لا تكون أمامها فرصة حقيقية للقيام بهذا الدور المطلوب لقيادة النظام، وهذا الدور يمكن أن تقوم به دولة واحدة أو تحالف من عدة دول.

3- النظم الإقليمية كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية: أدخلت السلوكية مستويات التحليل إلى حقل العلاقات الدولية، ويعد ثلاثة من الكتاب الأمريكيين مسؤولين عن إدخال مستويات التحليل كموضوع للتفكير في هذا الفرع الدراسي، وهم: "كينيث وولتز" Kenneth N. Waltz،"مورتون كابلان"،Morton Kaplan و"ديفيد سينغر J. David Singer لقد كان من بين ثمار التطور الذي أتت به المدرسة السلوكية، التمييز بين ثلاثة مستويات تحليلية هي:

- مستوى النظام الدولي (International system level)، أي أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، والتي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل.

- مستوى النظام الإقليمي (Regional system level)، ويقصد بذلك نظام التفاعلات في منطقة أو إقليم محدد يضم مجموعة من الدول، والتي تحدد على أسس جغرافية أو تفاعلية على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

- مستوى الوحدات الوطنية (National units level)، ويركز على السلوك الخارجي للدول، أي على سياساتها الخارجية، والملاحظ من هذه المستويات الثلاثة، أن النظام الإقليمي يحتل مركزا وسطا بين المستويين الدولي والقومي، ويعتبر "باري بوزان" Barry Buzan المستوى الإقليمي مكونا منطقيا ضمن أي نظام أنطولوجي للمستويات، ومنه يمكن إيجاز أهمية التحليل في هذا المستوى من خلال تحليلات العديد من الخبراء في الدراسات الإقليمية.

وقد صدرت مع مطلع السبعينيات دراسة مقارنة بعنوان "السياسة الدولية في الأقاليم" للأستاذين لويس كانتوري Louis Cantori وستيفن سبيغل Steven Speigel، كان من شأنها إعطاء دفعة للجهود النظرية والاهتمام التطبيقي بمفهوم النظام الإقليمي، حيث رأيا أن هناك ستة أسباب لاعتماد مفهوم النظام الدولي الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية*،

---

* **أسباب اعتماد النظام الإقليمي حسب كانتوري وستيفن سبيغل:** -يساهم هذا المفهوم في تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقديمه مستوى متوسطا للتحليل بين المستوى الدولي ومستوى الوحدات/الأطراف في النظام الدولي. -يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن (القوتين العظميين سابقا) أو النظام الدولي بشكل عام، بحيث يغيبون عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة وخصوصيات الحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي. فهناك أحداث كثيرة لا يمكن ردّ أسبابها إلى المستوى الدولي أو مستوى النظام المهيمن، بل هي نتاج عوامل إقليمية أو عوامل ما دون الإقليمية، -يساعد هذا المفهوم أخصّائي المناطق الذين يهتمون بدراسة الدول بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم، كذلك يساعد هذا المفهوم المختصين بالشؤون الدولية لزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة وسماتها الهامة، - يساعد أيضا، في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي، -يساعد في الدراسة المقارنة بين منطقتين مختلفتين لاستخراج سمات التشابه والتمايز بينهما، وكذلك الدراسة المقارنة للمنطقة ذاتها في فترتين تاريخيتين مختلفتين

ولقد قامت تلك الدراسة بتقسيم العالم إلى (15) نطاقا إقليميا، بيد أنها ركزت على دراسة خمسة أقاليم، (غرب أوروبا، غرب أفريقيا، الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية) وأخضعت تلك الأقاليم إلى أربعة أنماط من المتغيرات، وذلك للتمييز بين تلك الأنظمة الخمسة (طبيعة ومستوى التماسك- طبيعة الاتصالات- مستوى القوة- هيكل العلاقات)، وتلك المتغيرات هي أساس دراسة العلاقة بين الدول الأعضاء في كل نظام إقليمي، كما أنها الأساس للمقارنة بين النظم الإقليمية الخمسة.

وعلى هذا السياق فقد ركزت دراسة النظم على تحليل العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين الوحدات داخل النظام الإقليمي، أو بما يعرف (بمفهوم تحليل النظم الإقليمية)، وقد اختلفت الدراسات حول مستويات هذا التحليل، فقد عرض "Michael Breacher" ثلاثة مستويات لتحليل النظم الإقليمية هي: المعالم الهيكلية للنظام Structural Features (تحليل مستوى وتوزيع القوة)، وأشكال التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي (درجتها وانتشارها)، نوعية الارتباط بين النظامين الإقليمي والدولي.

فيما تناولها "Gaven Boyd" على تسعة مستويات: أولها: دراسة الثقافة السياسية (مدى تشابهها أو اختلافها ومدى فعاليتها وأشكالها السلوكية)، وثانيها: دراسة الحكومات أو المجتمع المدني في الإقليم، وثالثها: دراسة النخب الحاكمة والمهارات السياسية المتوافرة، ورابعها: دراسة علاقات الاعتماد المتبادل بين وحدات النظام الإقليمي مع الدول الخارجية والتي تؤثر فيه، وخامسها: دراسة المؤسسات الإقليمية وتطورها وشرعيتها ومدى فاعليتها، وسادسها: دراسة السياسات الخارجية الإقليمية إزاء الدول الأخرى، وسابعها: الاجتماع السياسي (مدى التماسك الاجتماعي أو الانقسام)، ثامنها: علاقات الاجتماع المتبادل داخل الإقليم، وأخيرا قضايا التوسع المؤسساتي، ومن جانب آخر، عرضت دراسة أخرى أربعة مستويات لتحليل تلك النظم وهي: الخصائص البنيوية للنظام، نمط الإمكانيات أو مستوى القوة في النظام، نمط السياسات والتحالفات في النظام، بيئة النظام.

وأوضح "محمد السعيد إدريس" أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل بناء على كونه: يقوم بدور وحدة تحليل وسطية بين الدولة القومية من ناحية، والنظام الدولي من ناحية أخرى، فدراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل كامل دون

لاستنباط السمات الجديدة للمنطقة، - يساعد أيضا في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي، كالتفاعل مثلا بين النظام المهيمن (نظام القوتين العظميين سابقا) ونظام إقليمي معين. وفي هذا السياق يدرس مثلا اختراق القوتين العظميين –سابقا- للنظام الإقليمي وتنافسهما حوله أنظر إلى:- محمد مجدان، المرجع السابق، ص 30

الرجوع إلى البيئة المجاورة Neighboring Environment التي توجد فيها تلك الدولة، حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول أعضاء النظام الإقليمي، سواء كانت هذه النشاطات تعاونية أو عدائية في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى أعضاء النظام، وكذلك لا يمكن فهم السياسة الدولية بشكل كامل إذا كان التركيز منصبا فقط على العلاقات بين القوى الكبرى في النظام الدولي، دون الاهتمام بالسياسات والتفاعلات الإقليمية، ويكتسب تحليل النظم الإقليمية أهميته بوصفه مستوى تحليليا متوسطا بين تحليل النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدول الإقليمية، من ناحية كونه يهدف إلى الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في إقليم معين، والتعرف على أنماط وخصائص التفاعلات التي تحدث داخل النظام الإقليمي، والعوامل التي تتحكم في تلك التفاعلات، ومعرفة الكيفية التي يرتبط بها النظام الإقليمي بالنظام العالمي.

– إن تحليل النظم الإقليمية بهذا المعنى، يساعد على معرفة المدى الذي تتشابه فيه العلاقات الدولية للأقاليم مع بعضها البعض، ولماذا تتمايز العلاقات الدولية بين الأقاليم، ولماذا تتمايز العلاقات الدولية داخل الإقليم الواحد من مرحلة تاريخية إلى أخرى؟

– يفيد في صياغة منهج للعلاقات الدولية الإقليمية المقارنة، ويساعد على فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام الدولي، وبالذات العلاقة بين النظام الدولي وأي من الأقاليم الدولية، وذلك لفهم حدود الترابط والاختراق أو التبعية، وأسباب تباين درجة ومستوى اختراق النظام الدولي للأقاليم، وسبل النهوض بتطوير العلاقات الدولية الإقليمية.

4– تفاعلات النظم الإقليمية: يقصد بها، تحليل العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين دول أعضاء النظام الإقليمي، وضمن إطار هذا النظام، والتي تعرف عادة باسم "العلاقات الدولية الإقليمية" لمعرفة الطبيعة الداخلية لهذه العلاقات وما تتضمنه من أنماط تفاعلية، أو ما يعرف "بالعمليات السياسية الإقليمية" ولمعرفة المحددات التي تحكم حركة تلك التفاعلات وتؤثر في تطوره، ولقد ظل مفهوم تحليل النظم الإقليمية مثار خلاف في مضمونه ومعناه بين الباحثين لفترة طويلة، نظرا لحداثة استخدام النظم الإقليمية كمنهاجية لتحليل العلاقات الدولية، ولتباين الرؤى المفهومية للنظم الإقليمية بين جمهرة الباحثين، كالأستاذ مايكل بريتشر Micheal Breacher ووارنر فيلد Werner j. feld وجافن بويد Gaven Boyd وجوزيف ناي joseph S Ney، ودون نسيان الأستاذان العربيان جميل مطر وعلي الدين هلال.

كما تخضع تفاعلات النظام الإقليمي لمجموعة من المحددات، تضبط مسار هذه التفاعلات وتحدد أنماطها ويقسم ريجنز Wriggins هذه المحددات إلى داخلية domestic وإقليمية regional وعالمية Global ولأن هذا التقسيم رغم وضوحه إلا أن محور تحليله يتركز حول الدولة عضو النظام أكثر مما يركز على النظام نفسه، لذلك سنعرض تقسيم آخر ندمج فيه بين تحليل وحدات النظام والنظام ككل بتقسيم تلك المحددات إلى ثلاثة مجموعات: الأولى تتعلق بهيكلية النظام وخصائصه البنائية*وتضم هذه المجموعة أربعة محددات أساسية هي هيكلية النظام ومستوى التماسك، وطبيعة وبنية القوة وأخيرا أثار التقارب الجغرافي، أما الثانية تختص بطبيعة النظام الإقليمي والمقصود بها تلك الصفات التي يتميز بها النظام الإقليمي وفواعله وكذلك خصائص الاتصالات والعلاقات بين هذه الفواعل ونوع ومستوى التهديدات التي تواجه النظام ومصادرها، هذه الصفات والخصائص تؤثر هي الأخرى بدرجة كبيرة في تفاعلات النظم الإقليمية وفي تحديد أنماط هذه التفاعلات، أما المجموعة الثالثة وهي دور القوى الخارجية أو ما يسميه كانتوري Louis,j.cantori وسبيجل Steven L.Spiegel بنظام التغلغل التي تلعب دورا فاعلا ومؤثرا في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية من خلال المشاركة السياسية وغير السياسية المتكررة أو المتواصلة في العلاقات الدولية، هذا يعني أن شؤون النظم الإقليمية وتفاعلاتها ليست حكرا على الدول الأعضاء في الإقليم بل هناك دول خارج الإقليم لها نفوذ وتأثير قد يفوق نفوذ وتأثير أي دولة من أعضاء النظام، وربما يفوق الدولة المهيمنة أو الساعية إلى الهيمنة.

ويشير ريجنز wriggins إلى ثلاثة مداخل أو مسالك لتدخل القوى الخارجية في شؤون النظام الإقليمي وهي:

– أن يكون للدولة أو القوة الأجنبية مصالح اقتصادية أو إستراتيجية مباشرة في الإقليم، وتربطها علاقات خاصة مع أحد أعضائه.

---

* **المجموعة الأولى: هيكلية النظام الإقليمي وخصائصه البنائية:** وتتكون من:

-**هيكلية النظام:** ويقصد بها الفواعل أو المستويات التي يتكون منها النظام ونظرا لتعددها فإن كانتوري وسبيغل يقسم النظام الإقليمي إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي القطاع المحوري أو المركزي، والقطاع الطرفي، وأخيرا نظام التغلغل أو التدخل كطرف فاعل ومهم في تفاعلات النظام الإقليمي.

-**طبيعة ومستوى التماسك:** يقصد بالتماسك درجة التشابه في خصائص الكيانات السياسية أعضاء النظام الإقليمي ودرجة التفاعل فيما بينها (التماسك الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، التنظيمي).

-**بنية القوة للنظام الإقليمي:** يقصد بالقوة ليس فقط العناصر الكلية للقوة أو القدرات الكلية للدولة ولكن يقصد بالقوة أساسا القدرة المتاحة أو المحتملة، لدولة ما على تغيير أو تبديل عملية صنع القرار داخل دولة أخرى بما يتوافق مع مصالح وأهداف الدولة الأولى وتوجد القوة في ثلاثة أشكال: مادية وعسكرية ومعنوية، وتتم دراسة القوة من أربعة جوانب أساسية هي مستوى القوة وانتشار القوة ومصادر القوة وأخيرا تجانس القوة أي درجة التوازن في الموارد الكلية للقوة.

– التنافس حول مناطق النفوذ، وهنا تكون الدولتان العظميان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا هما المعنيتين بذلك خلال سنوات الحرب الباردة

– تلبية دعوة إحدى دول النظام الإقليمي بالتدخل لموازنة نفوذ وقوة دولة أخرى في الإقليم تسعى لتوسيع سيطرتها على حساب مصالح تلك الدولة أو تريد التدخل في شؤونها.

وللحديث عن تحليل أنماط تفاعلات النظم الإقليمية فإن المقصود بدراستها دراسة طبيعة وأشكال العلاقات الدولية الإقليمية أي العلاقات التي تحدث داخل النظم الإقليمية وديناميكية التحول من شكل تفاعلي لآخر وأثر ذلك على النظام الإقليمي، ويمكن دراسة أنماط التفاعل داخل النظم الإقليمية بأكثر من منظور خاصة مصدرها وأنواعها، وكذلك طبيعتها وخصائصها.

4-1 دراسة أنماط التفاعلات وفقا لمصدرها وأنواعها: توجد بهذا الخصوص العديد من الاجتهادات النظرية التي حاولت استنباط الأنماط التفاعلية المختلفة التي تحدث داخل النظام نتيجة تفاعل متغيرين من خلال متابعة أثر التطورات التي تحدث في أحدهما على الأخر ومن أمثلتها:

أ- الأنماط التفاعلية الناتجة عن أثر التغير في قوة الدولة على الاستقرار السياسي داخل النظام الإقليمي، ومثاله في ذلك نظرية أورجانسكي حول نظرية تحول القوة، التي تفترض أربعة أنماط يتوقف على تفاعلها استقرار النظام من عدمه، وهي دولة قوية وراضية، دولة قوية وغير راضية، دولة ضعيفة وراضية، دولة ضعيفة وغير راضية.

ب- الأنماط التفاعلية الناتجة عن العلاقة بين أثر التغير في توزيع القوة (التركيز- الانتشار) وبين طبيعة استخدام القوة داخل النظام (تكافل أم غير تكافل)، فهذه العلاقة تؤدي إلى الأنماط التفاعلية الأربعة:

– تفاعلات منضبطة ضمن إطار هيكل قيادي للنظام الإقليمي(دولة أو عدد محدود من الدول).

– تفاعلات تقوم على المشاركة،

– تفاعلات تنافسية تتسم انتشار القوة.

– تفاعلات صراعية تقوم على التهديد وفرض السيطرة والهيمنة.

(شكل يوضح العلاقة بين تركز القوة وطبيعة علاقات القوة)

درجة تركز القوة

مرتفعة منخفضة

طبيعة علاقة القوة		
	نمط قيادة	نمط مشاركة
	نمط تهديد	نمط تنافس

تكافلية

غير تكافلية

ج- الأنماط التفاعلية الناتجة عن التغير في هيكلية النظام، وأثر ذلك على مضمون وطريقة أداء النظام لوظائفه والفرضية الأساسية في هذا الاجتهاد هي أن كل هيكل أو بنيان للنظام يؤدي كل وظيفة من وظائف النظام بطريقة مختلفة، ويمكن الإشارة بهذا الخصوص إلى أبرز الأنماط التفاعلية الناتجة عن أثر تغير هيكلية النظام من القطبية المتعددة إلى القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية على أداء الوظائف الخمسة الأساسية للنظام الإقليمي وهي: التكامل، الأمن، التنمية، الشرعية، التكيف.

4-2 دراسة أنماط التفاعلات وفقا لطبيعتها وخصائصها: يتوافق منظور دراسة أنماط التفاعلات وفقا لطبيعتها، أكثر من منظور تحليلي آخر مع ما تتميز به هذه الأنماط من خصائص، وبالذات التداخل بين هذه الأنماط وطابعها الحركي، ويقدم منهج التحليل الذي عرضه بوزان لهذه الأنماط التفاعلية على أساس محور العداوة – الصداقة إفادة كبيرة بهذا الخصوص، حيث تتدرج التفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي بين هذين المحورين، أقصى عداوة وأقصى صداقة، فيما يشبه تدرج ألوان الطيف وهو ما أسماه كل من كانتوري Steven L.Spiegel وسبيجل Steven L.Spiegel بطيف العلاقات الذي يضم مجموعة من أنماط التفاعلات داخل النظام الإقليمي، حيث يميزان بين ثلاثة مستويات لتحليل بنية العلاقات داخل النظام الإقليمي: هي طيف العلاقات، وأسباب العلاقات، والوسائل المتبعة للتأثير في العلاقات.

مع الأخذ في الاعتبار هذا الارتباط بين العوامل والمحددات التي تسبب التداخل بين أنماط التفاعلات الصراعية والتعاونية، يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط أساسية رئيسية تشتمل على أبرز التفاعلات التي تحدث داخل النظم الإقليمية، وكمعالم رئيسية لتلك التفاعلات دون تجاهل بالطبع لأنماط التفاعلات الفرعية التي تتدرج بين هذه المستويات: وهذه الأنماط الرئيسية هي أنماط الصراع والتوازن والتعاون.

أ- أنماط التفاعلات الصراعية داخل النظام الإقليمي: يرتكز هذا النمط من التفاعلات على أساس قاعدة استخدام القوة في العلاقات بين الدول، وتمثله المدرسة الواقعية، حيث

يلعب التهديد أو بمعنى أصح إدراك التهديد ونوعه، الدور الأساسي في إثارة ذلك النمط التفاعلي داخل النظام الإقليمي.

ب- أنماط التفاعلات التوازنية داخل النظام الإقليمي: استخدم التوازن كمفهوم من مفاهيم تحليل العلاقات الدولية من جانب مدرسة تحليل النظم، وحاولوا من خلاله قياس مدى قدرة النظم على التكيف مع الظروف البيئية الضاغطة، ومدى القدرة على الاستجابة للمشكلات التي تطرأ نتيجة التفاعلات التي تتم بين أطراف النظام، ويأخذ السعي نحو التوازن ثلاثة أشكال رئيسية هي: -السعي للتوازن الداخلي،-السعي للتوازن الإقليمي،-توازن القوى الخارجية.

ج- أنماط التفاعلات التعاونية داخل النظم الإقليمية: يمكن استنباط أربعة أنماط أساسية للتفاعلات التعاونية الإقليمية هي: الأمن الجماعي بين الدول الأعضاء، وبلورة سياسة خارجية مشتركة، والتعاون الفني بين الدول الأعضاء، وحل النزاعات بالطرق السلمية.

5- علاقة النظم الإقليمية بالنظام الدولي:

5-1 تعريف النظام الدولي: يستخدم هذا المصطلح المشتق من تحليل الأنظمة في سياقين اثنين في العلاقات الدولية: أولا: كوصف وثانيا كمستوى تفسيري للتحليل، ويستخدم أحيانا كمرادف لـ: international system ويشير إلى نمط الأنشطة أو مجموعة التدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول.

فالتعريف النظري يرى أن النظام عكس اللانظام والفوضى، فقد ارتبط مفهوم النظام من الناحية السياسية ارتباطا عضويا بتطور المجتمعات البشرية، وأنه يتغير بتغير الزمان تبعا لتغير الظروف المادية والقيم السائدة، ولقد كان النظام الدولي-ولا يزال- ينطوي على بعدين ثابتين متلازمين هما: الانضواء تحت قاعدة مشتركة "القانون الدولي"، ووجود سلطة تقوم على تطبيق هذه القاعدة، وفي هذا الصدد يقول "مارسيل ميرل" "Marcel Merrill ": "فإذا لم يكن هناك قانون أو ناموس أو قاعدة متفق عليها، تصبح التحكمية هي السمة البارزة للسلطة، وفي غياب سلطة أو قوة قادرة على تطبيق القانون تسود الفوضى".

ويكشف مصطلح النظام الدولي الكثير من الغموض بين المفهوم وأجزائه، من صوره وتجلياته المحددة من جهة، ولاختلاف ملامح المجتمع الدولي عنه في المجتمع الداخلي لدولة ما، ونجد أن النظام الدولي، هو:" مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية

والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل مفرداته من الدول"، بينما ويفهمه البعض الآخر على أنه:" مجموعة من الأنساق القانونية التي تحكم علاقات الدول فيما بينها".

ومن التعريفات النظرية للنظام الدولي كذلك أنه: "كلية مجردة يمكن التعرف عليها من هياكل متغيرة، كل هيكل له سمات وعمليات، هي التي تفرز ظواهر جزئية محددة على الساحة الدولية مثل: الحروب، التحالفات، التعاون، التكامل..." ، وعرفه البعض بأنه:" يحتوي على وحدات، هيكل، مجموعة من المؤسسات والقواعد والإجراءات التي تنظم العلاقات بين الوحدات إضافة إلى أنماط من التفاعلات والعمليات التي تتم بين وحدات النظام".

أما التعريف الإجرائي، فإنه يرتكز على التفاعلات الدولية ومحتواها، أكثر مما يركز على الطبيعة القانونية والآليات المؤسسية، التي تجري في إطارها هذه التفاعلات، حيث يرى "بروست روست" (Bruce Russett) بأنه "جمع من العناصر المتفاعلة"، أما "تشارلز ماكليلاند" (Charles A. McClelland)، فيراه "الصورة الموسعة للتفاعل بين فاعلين اثنين"، ويقصد بالنظام الدولي كذلك "مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة لجهة القوة والمتفاعلة في علاقاتها على نحو يهيئ لإنزال قواها ولانتظام علاقاتها، بعيدا عن الفوضى الدولية من جهة وبما يحول دون هيمنة أي من هذه الدول على ما عداها، مكونة إمبراطورية عالمية من جهة أخرى". أو هو: "أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى –لا سيما الدولتان العظيمتان– التي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية ككل"

من خلال الاستعراض السابق لتعريف النظام الدولي بشقيه النظري والإجرائي، نلاحظ أن التعريف الأول اتسم بالجمود، وذلك عبر وصف شكل النظام وهياكله، ووحداته والآليات التي يعمل بها، أي تناول النظام بطابعه القانوني والمؤسسي، في حين أن التعريف الإجرائي عمد إلى دراسة التفاعلات التي تتم داخل النظام عبر وحداته المكونة له، وتأثير هذا التفاعل على اتجاهات وتوازنات القوى التي تلعب دورا رئيسيا في تشكيل هيكلية النظام الدولي.

ونحن بدورنا يمكننا تعريف النظام الدولي استنادا على ما سبق من التعريفات بالقول: "بأنه مجموعة من المتغيرات ذات الارتباط المباشر بالحياة المعاشية لأشخاص ومؤسسات المجتمعات البشرية تتفاعل فيما بينها وفقا لآليات منتظمة تنقل هذه المجتمعات من حالة إلى حالة أخرى".

ويمكننا القول أن العناصر الأساسية التي يتكون منها النظام الدولي هي كالآتي:

– وجود قواعد تنظم التفاعلات بين وحدات النظام الدولي وهذه القواعد هي ما يعبر عنه بالقانون الدولي والمواثيق، والمعاهدات والأعراف الدولية كحق السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والأعراف الدبلوماسية وغيرها.

– النظام الدولي يمثل هيكلا بنيويا تشكله وحدات متعددة وهي الدول المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وكذا الأشخاص الذين يقومون بالأدوار الدولية ...

– التفاعلات التي تتم بين وحدات النظام سواء كانت في مجالات سياسية أم في غيرها من المجالات كالاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية والرياضية وغيرها.

– إن النظام الدولي لا يعيش في حالة ثبات وسكون بل هو في حالة حركة متصلة ومستمرة.

– النظام الدولي في حد ذاته قابل للتغيير المستمر.

أما المتغيرات المؤثرة على نظرية النظام فيمكن تصنيفها إلى نوعين من المتغيرات، متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة، فالمتغيرات المستقلة*تشمل ما يلي: الوحدات أو اللاعبون، الهيكل، أما المتغيرات التابعة** فتتمثل في ما يلي: القوة، كيفية إدارة القوة.

2-5 العلاقة بين النظامين (الإقليمي والدولي): الأصل في العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي أنها علاقة تبعية، من هنا كانت مسميات النظم الإقليمية بالنظم التابعة أحيانا، والنظم الفرعية في أحيان أخرى تعبيرا عن هذا المعنى. لكن التبعية كإطار لهذه العلاقة لا تعني انعدام الاستقلالية بالنسبة للنظم الإقليمية سواء في تفاعلاتها مع النظام الدولي، كما تزعم المدرسة الواقعية وكما توحي فرضيات مدرسة التبعية.

إن واقع العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي أكثر تعقيدا من أن تكون مجرد علاقة ذات اتجاه واحد أو خضوع كامل، فهذه النظم تمتلك تفاعلاتها الذاتية التي تتم وفقا لاعتبارات خاصة بها بعيدا عن تأثير القوى العظمى المهيمنة في النظام الدولي (مدرسة

---

* **المتغيرات المستقلة** : - الوحدات أو اللاعبون: يقصد بها الدول التي تشكل في وقتنا الحاضر أكثر الأشكال بروزا بالإضافة إلى المنظمات الدولية والمجتمع المدني داخل الدولة الواحدة، بحيث تؤثر على مسار النظام سواء في تعامله مع البيئة الداخلية والخارجية.، الهيكل: ويقصد به مدى تفاعل الوحدات مع بعضها البعض في علاقات معينة، يمكن أن تكون علاقات تبعية أو علاقات تعاون أو تفاعلات رسمية أو غير رسمية أو أحلاف وتكتلات بشتى أنواعها، تمارس إقناعا بالطرق الدبلوماسية وكذلك في بعض الأحيان تعتمد على الوسائل العسكرية في حل النزاعات الداخلية.

** **المتغيرات التابعة**:- القوة: أي مدى القدرة على جعل الآخرين يسلكون سلوكا معينا، نتيجة الهيمنة من قبل وحدة من الوحدات، أو مجموعة من الوحدات في شكل تكتل ثنائي داخل النظام.- كيفية إدارة القوة: ويمكن في هذا المجال التساؤل عن كيفية السيطرة المباشرة أو غير المباشرة بين الوحدات أو حكما مشتركا، ومدى مراعاة التوازنات وكيفية معالجة الاستقرار داخل النظام. هذه المتغيرات في عملية الاستقرار والاستمرارية في تواجد النظام ومدى استجابته للتأثيرات الداخلية عبر المجتمع المدني، وللمتغيرات الخارجية كالنظام الدولي أو النظام الإقليمي.

النظم الإقليمية)، ومن ثم فإن التفاعلات الإقليمية ليست انعكاسا فقط أو مجرد رد فعل لإرادة النظام الدولي السائد أو القائد في النظام العالمي رغم كل ما يملكه هذا النظام من قدرات هائلة على التأثير في تلك النظم، وإن المحدد الدولي أثره على النظم الإقليمية، أعقد بكثير مما تبدو عليه تلك العلاقة، ولقد ظهر جليا من خلال متابعة أدبيات العلاقات الدولية، التي يتم التعامل معهما كمحددين مكملين–بنسب مختلفة– وغالبا ما تتداخل القضايا الإقليمية والدولية–كما تم الإشارة إليها– بحيث لا يمكن فصل ما هو إقليمي عما هو دولي، بل غالبا ما تدار تلك القضايا في إطار ما يسميه "Paul Power" (التفاعل بين العوامل العالمية والعوامل الإقليمية).

كما أن النظم الإقليمية، تختلف من حيث درجة خضوعها للنظام الدولي ونمط هذا الخضوع، فالنظم الإقليمية الواقعة في الدوائر الجيوسياسية الحيوية للقوى السائدة في النظام الدولي تميل إلى الخضوع لإحدى هذه القوى، أو تعمل بتناسق معها، أما تلك الواقعة في الأطراف البعيدة عن المجال الحيوي المباشر للقوى العظمى، فإنها غالبا ما تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي عنها، ومع ذلك فإن هذا الاستقلال خاضع لاعتبارات القوة الذاتية للنظام، فضلا عن طبيعة التوازن الاستراتيجي السائد في النظام الدولي، ورغم أن الأنظمة الإقليمية لها مكانة تحليلية أدنى من النظام الدولي، مما يجعلها تحليليا خاضعة له، إلا أنه لا يمكن فهم حركية النظام الدولي فهما كاملا بدون فهم تماثل وخصوصية نظم فرعية أو إقليمية عديدة.

وترجع أسباب علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بين النظام الإقليمي والنظام الدولي إلى المتغيرات الآتية:

– أهمية الإقليم في التوازنات الدولية، والعالمية منها خاصة، وترتبط هذه الأهمية بعناصر القوة التي يملكها الإقليم في النظام الدولي، فإقليم أوربا أو شرق آسيا مؤثران في عملية التكوين العالمي وليس الإقليمي فحسب.

– ارتباط الإقليم (كأطراف) بالتوازن العالمي، فالهند وباكستان مثلا يرتبطان بالقوى الكبرى، وهذا ما يجعل جنوب آسيا إقليما مهما في حفظ التوازن الدولي للقوى الكبرى.

– درجة التجانس أو التوافق في السياسات الإقليمية، فكلما زاد ميل النظام الإقليمي إلى التشكل ككتلة للتأثير في السياسة الدولية وخلافه صحيح أيضا، حيث يكون النظام الإقليمي

مجالا لتصريف السياسة الدولية للقوى الكبرى. والأنموذج الأوربي مثال على الحالة الأولى الفاعلة، وخلافه الأنموذج العربي.

فكما أن الأصل في العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي هو التبعية وفي هذا السياق يقدّم أوران يونغ Oran Young نموذج الانقطاع Discontinuities في النظام الدولي الذي يفسر المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية، ويظهر هذا النموذج كيف أن أنماط التأثير الكونية والإقليمية يقسم بعضها بالتطابق والبعض الآخر بالانقطاع، ويستتبع ذلك ظهور تشابه في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة، ويرى يونغ مثلا أن بعض المناطق لها خصوصيتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، ولئن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في كافة المناطق إلا أن هناك أيضا عوامل التأثير الخاصة بكل منطقة، والتي بدورها تؤثر في أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة في المنطقة، والتي تميزها عن أنماط العلاقات والتفاعلات في مناطق أخرى أو على المستوى الكوني، ويرى يونغ أن ما زاد من أهمية اعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليل سياسية، حدوث مستجدات في غياب حرب دولية عالمية تؤدي إلى إحداث تمحور على المستوى الدولي مما سمح لكل منطقة أن تطور بشكل أو بآخر خصوصياتها، واندثار القوة بشكل تدريجي في النظام الدولي بالرغم من محافظة القوتين العظميين (سابقا) على نفوذهما الكبير، وقيام أو إعادة إحياء قوى كبرى وقوى إقليمية وازدياد عدد الدول المستقلة بشكل كبير، خاصة في إفريقيا وآسيا، وازدياد مستوى الوعي السياسي الذي يتخطى أحيانا حدود الدولة إلى حدود المنطقة، وأخيرا قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين العظميين بإنشائها.

إلا أن أندرو سكوت يرى أن هناك علاقة تبادلية بين النظامين الدولي والإقليمي، لأن كل الأطراف الفاعلة في نظام السياسة الدولية تكون في حالة من التفاعل المستمر مع بعضها، ومن هذه التفاعلات يرى أن التطورات التي تطرأ على واقع النظم الإقليمية، يكون لها تأثيراتها وانعكاساتها على ما يجري داخل النظام الدولي نفسه.

وبالنظر إلى واقع العلاقات الدولية، لا يمكن التسليم بنمط ثابت للعلاقة بين النظام الإقليمي وقوى النظام الدولي، فهذه العلاقة هي بمثابة نظام مفتوح يتأثر بالبيئة التي يعمل فيها وتوفر له من المدخلات ما يفرز نمطا معينا من العلاقات، يتوقف مدى ثباته على مدى ثبات الأخيرة، وعلى رغبة طرفي العلاقة في الحفاظ على ذلك النمط، مستفيدين في ذلك من عملية التقييم الذاتي التي يقومان بها لقياس مدى كفاءتها وفاعليتها في تحقيق الهدف منها،

فالنظام الإقليمي يهدف إلى الحفاظ على ذاته عن طريق تكيفه مع البيئة المحيطة وما يطرأ عليها من تغيرات، وكلما زادت قدرته على التكيف احتفظ ببقائه مدة أطول.

وبذلك يمكن القول إن العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي هي بمثابة خط متواصل، أحد طرفيه الخضوع والتبعية، والطرف الأخر الانقطاع والتمايز مع غلبة سمة التغلغل على تلك العلاقة، وتختل درجة التغلغل وصورته كلما تحرك النظام على ذلك الخط، وهناك نوعان رئيسيان من التغلغل، تتفرع عنهما مجموعة من الصور الفرعية. فالنوع الأول تغلغل سياسي غير مؤثر ولا يمس بطبيعة النظام الإقليمي (تقديم مساعدات اقتصادية وتعليمية لوحدات النظام الإقليمي، تشجيع إنشاء ترتيبات متعددة الأطراف في النظام الإقليمي)، والنوع الثاني تغلغل سياسي مؤثر يمس بطبيعة النظام (امتلاك مستعمرة، تحريك القوى العظمى قواتها للتركز في المياه الإقليمية للنظام الإقليمي بهدف توسيع السيطرة، أعمال التخريب التي تستهدف تغيير نظام حكم في إحدى دول الإقليم المدعومة من قبل القوى الخارجية.

والتحرك على هذا الخط، فضلا على صورة التغلغل، تحدده مجموعة من المحددات التي هي في حقيقتها مجموعة من المدخلات مصدرها البيئتان الداخلية والخارجية اللتان يعمل فيهما النظام، وبذلك لا بد من فهم تلك المحددات لمعرفة طبيعة العلاقة التي يمكن أن يخبرها النظام الإقليمي، ومن هنا يمكن تحديد مجموعتين من تلك المحددات:

أولا: محددات ناتجة من البيئة الخارجية للنظام الإقليمي، أي خصائص النظام الدولي التي تتمثل في هيكل النظام الدولي ومدى هيراركية توزيع القوة فيه بالإضافة إلى مدى أهمية النظام الإقليمي لقوى النظام الدولي، ومدى الحماسة الأيديولوجية لدى القوى العظمى (مدى رغبتها في إدماج النظم الإقليمية في أيديولوجيتها).

وثانيا: محددات ناتجة من البيئة الداخلية للنظام: التي تتمثل في كيفية نشأة النظام الإقليمي وخصائص النظام الإقليمي بالإضافة إلى نمط العلاقات داخل النظام الإقليمي من حيث مدى استقرارها وطبيعتها الصراعية أو التعاونية ومدى هيراركيتها ونمط التحالفات السائد، إضافة إلى مدى فاعلية المنظمة الإقليمية في حال وجودها وأخيرا مدى توافر منظومة قيم سياسية واقتصادية.

ويتوقف تأثر النظام الإقليمي بعلاقته بالقوى العظمى على مستوى التغلغل، وقد يصل تأثره إلى درجة عدم قدرته على الاستمرار في البقاء، أو فقدانه حدوده التي حفظت له سمة التمايز، أو فقدانه إحدى وحداته، ومن ثم اختلال ميزان القوى فيه، كما حدث للنظام العربي

باحتلال العراق وما يرتبط بذلك من تأثير في ترتيبات الأمن السائدة في النظام الإقليمي، خاصة إذا كانت لا تخدم مصالح القوى المتغلغلة.

ويتمثل أثر التغلغل في النظام الإقليمي من خلال حدوده وأمنه ومنظومة القيم الخاصة به ففي حدود النظام تسعى القوى المتغلغلة من خلال تبني سياسات تهدف إلى تأكيد تبعيته لها، أو إدماجه في نظم إقليمية أخرى تخدم مصالحها الخاصة بصورة أفضل، أو أنها قد تسعى إلى تفكيكه إلى نظم أصغر، أو تشجيع نزوع وحداته للتحرك الفردي بعيدا عما هو موجود من منظمات إقليمية، ودون استشارة أية وحدة من الوحدات الأخرى عن طريق إذكاء التنافس السياسي بينها من خلال استراتيجيا إعادة توزيع الأدوار.

أما أثر التغلغل في منظومة القيم فيمكن أن ينفذ هذا التغلغل على مستويين: أحدهما آني مرتبط بتشويه قيم سائدة تحكم التفاعلات الإقليمية، أو استبدال قيم أخرى بها، والآخر بعيد المدى تسعى إلى المساس بالروابط الثقافية المشتركة وأدوات نقل تلك الثقافة عن طريق الغزو الفكري والعلمي بل والتعليمي.

وللحديث عن أثر التغلغل في أمن النظام فيمكن تصنيفه إلى ثلاثة أنواع:

– نوع خاص بالتأثير في ميزان القوى السائد في النظام، الذي يتشكل نتيجة نمط القوة السائد فيه، ويفرز بدوره مراكز قوى قد تكون متوسطة أو صغيرة، ومؤثرة أو غير مؤثرة، وبذلك يكون النظام الإقليمي أحادي القيادة أو متعدد القيادات.

– نوع خاص بالتأثير في ترتيبات الأمن الإقليمي، وتتعدد المداخل التي تسعى القوى العظمى من خلالها التأثير في أمن النظام الإقليمي، ومنها تحقيق الأمن عن طريق الهيمنة، حيث تسعى القوى العظمى إلى استغلال هيمنة إحدى القوى الإقليمية على النظام لتحقيق الأمن، إعمال لنظرية الاستقرار بالهيمنة، ما يمكن أن يتحقق الأمن من خلال خلق مجتمع أمني تعددي في حالة عدم توافر رغبة في استخدام القوة لحل النزاعات نتيجة مستوى التكامل بين وحدات النظام الإقليمي.

– نوع خاص بسعي القوى العظمى إلى إعادة تعريف مهددات الأمن الإقليمي بما يتفق ومصالحها ورؤيتها لتلك المهددات، وإن تباينت عن تلك التي تهدد أمن النظام الإقليمي فعليا.

هذه العوامل والملاحظات المختلفة التي تميز العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي تكشف عن ثلاثة حقائق أساسية:

– أن النظام الدولي يملك تأثيرا كبيرا على النظم الإقليمية، وأن هذا التأثير يختلف وفقا لخصائص النظام الدولي، ومن ثم فإن أي تغيير في هذه الخصائص سوف يحدث تأثيرات ملحوظة ومباشرة على النظم الإقليمية.

– أن كل نظام إقليمي له تفاعلاته الخاصة التي تميزه عن النظام الدولي، وعن غيره من النظم الإقليمية، ومن ثم فإن درجة تأثر النظم الإقليمية بالتغيرات التي تحدث في خصائص النظام الدولي سوف تختلف من نظام إقليمي لأخر حسب الخصائص التي يتميز بها كل نظام.

– إن علاقة التأثير بين النظام الدولي والنظم الإقليمية ليس محتما أن تكون ذات اتجاه واحد، بل إن النظم الإقليمية يمكن أن يكون لها تأثيرات على النظام الدولي في ظروف معينة وبدرجات متباينة من نظام إقليمي لأخر، أي أن العلاقة يمكن أن تكون علاقة تأثير متبادل بين النظام الدولي والنظام الإقليمي، وليست مجرد علاقة ذات اتجاه واحد

وتأسيسا على ما أثير في بداية تحليل العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي، نرى بأن النظم الإقليمية قد تأثرت بالتحولات التي حدثت في هيكلية وطبيعة وآليات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من النظام الدولي ثنائي القطبية، بدأت تحدث تأثيرات واسعة وعميقة في وحدات النظام وعلى الأخص في النظم الإقليمية، بيد أن تلك التأثيرات ظلت نسبية، فهي لم تكن بذات الشمول ولا بالدرجة نفسها في كل النظم الإقليمية، هذه النسبية في التأثر ترجع لمعايير عدة هي التي تحكم درجة تأثر وتفاعل النظم الإقليمية بالتحولات في خصائص وهيكلية النظام الدولي، وعلى سياق ذلك، يمكن قياس تأثر النظم الإقليمية بأي تحولات في هرم أو قيادة النظام الدولي، من خلال خمسة معايير أساسية تحكم هذه العلاقة وفقا للآتي:

– إمكانية أو قدرات النظام الإقليمي.
– حجم وكثافة المصالح الدولية في النظام الإقليمي.
– شكل الارتباطات الدولية–الإقليمية.
– التماسك البنيوي للنظام الإقليمي.
– وجود قيادة إقليمية.

قائمة المراجع:

– إبراهيم عرفات، "إعادة التعريف الإقليمي في رابطة الدول المستقلة وأثره على النظام الإقليمي العربي" في **ندوة: الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994.

– أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم وابن منظور الإفريقي، لسان العرب، ج12، ط1، بيروت، لبنان، دار صادر للنشر، دون تاريخ.

– أحمد يوسف أحمد، النظام الدولي والنظام العربي، بحث في أنماط الارتباط في الوطن العربي والمتغيرات العالمية، دون طبعة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربي، 1991

– إيمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

– جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

– خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط1، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010

– سليم عشور، بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد– دراسة حرب الخليج الثالثة نموذجا، جامعة باتنة–1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

– عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998.

– عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي و مخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، ط 1، عمان، دار وائل، 1999

– فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية– العربية، والعربية الدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

– مجد الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، الجزء الرابع، القاهرة: مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، د ت، ص 181.

– محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، ط1، مصر، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

- محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، في سلسلة عالم المعرفة، عدد 158 ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فيفري 1996.

- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989

- محمد مجدان، العالم العربي والعلاقات الأطلسية دور النظام الإقليمي العربي وتأثيره فيها (1970-1990)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007

- هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998

- Buzan, Barry. "The Levels of Analysis Problem in IR Reconsidered." In Booth and Smith, eds., International Relations Theory Today. London: Polity Press, 1995.

-Louis Cantori and Steven Speigel, "The International Politics Of Regions", **Polity**, Vol. 2, No. 4 (Summer, 1970).

-Breacher Michael, "International Relations and Asian Studies: The Subordinate State System of Southern Asia", **World Politics**, Vol. 15, No. 2 (Jan, 1963).

-Bruce M Russett, International regions and international systems : a study in political ecology, Chicago : Rand Mc Nally, 1967.

-David j.Myers, Regional Hegemons –Threat Perception and Strategic Response, Boulder :West view Press, 1991